الصباح الاقتصادية
12
العدد 2431 - السنة التاسعة
الأحد 25 جمادى الآخرة 1437 - الموافق 3 إبريل 2016
Sunday 3 April 2016 - No.2431 - 9th Year

المؤشر السعري يتكبد أكبر خسائر منذ نهاية فبراير الماضي

«بيان للاستثمار»: 23.01 مليار دينار.. القيمة الرأسمالية للشركات المدرجة بالسوق بنهاية الأسبوع الماضي

■ الاقتصاد الكويتي واحد من أسوأ الاقتصادات أداءً في الخليج وفقاً لتقرير «كابيتال إيكونوميكس»

■ ترشيد الإنفاق مطلب أساسي وفي غاية الأهمية ومن ثم نحاول أن نوازن في تحسين الدخل

قالت شركة (بيان للاستثمار) ان عدد الشركات المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية (البورصة) التي أعلنت نتائجها المالية لعام 2015 وصل إلى نحو 156 شركة تمثل ما نسبته 82.9 في المئة من 188 شركة محققة 1.6 مليار دينار بارتفاع 1.8 في المئة عن 2014 البالغة 1.5 مليار دينار تقريبا.

وبنهاية الأسبوع الماضي، بلغت القيمة الرأسمالية للشركات المدرجة في السوق الرسمي 23.01 مليار دينار كويتي تقريبا، بانخفاض نسبته 0.80% عن قيمتها في الأسبوع قبل الماضي، والتي بلغت آنذاك 23.19 مليار دينار كويتي تقريبا.

كما تباين اداء مؤشرات سوق الكويت للأوراق المالية بنهاية الأسبوع الماضي، بالتوازي مع نهاية الربع الأول من العام 2015، والذي تكبد فيه المؤشر السعري خسائر كانت الأكبر منذ نهاية شهر فبراير الماضي، متأثرا بعدة عوامل اهمها سيادة حالة ملموسة من التحفظ بسبب اقتراب موعد انتهاء المهلة القانونية للإعلان عن الأرباح السنوية والذي يتزامن مع صباح اليوم الأحد، وهو الأمر الذي اثار مخاوف لدى المتداولين لاحتمال تعرض بعض هذه الشركات للإيقاف عن التداول، مما دفع بالعديد من المتداولين إلى التخلص من تلك الأسهم؛ إلا أن عمليات التجميع التي شهدتها الأسهم التشغيلية والنفيلة، وخصوصا تلك التي اعلنت عن أرباح وتوزيعات جيدة، قد ألقت بظلالها على نشاط التداول والذي سجل نموا مقارنة بالأسبوع قبل السابق.

التداولات الأسبوعية لمختلف القطاعات

القطاع	كمية التداول	النسبة إلى السوق	قيمة التداول	النسبة إلى السوق
النفط والغاز	70,085,163	6.87%	1,292,289	1.42%
المواد الأساسية	4,712,453	0.46%	1,235,753	1.35%
الصناعية	156,606,407	15.36%	11,658,430	12.77%
السلع الاستهلاكية	4,282,114	0.42%	3,919,775	4.30%
الرعاية الصحية	14,664,331	1.438%	13,478,278	14.769%
الخدمات الاستهلاكية	14,260,300	1.40%	2,300,471	2.52%
الاتصالات	19,836,026	1.95%	4,542,033	4.98%
البنوك	121,178,976	11.89%	30,966,004	33.93%
التأمين	135,025	0.01%	72,235	0.08%
العقار	374,530,498	36.74%	10,856,950	11.90%
الخدمات المالية	237,473,193	23.29%	10,795,306	11.83%
التكنولوجيا	1,748,176	0.17%	143,211	0.16%

جدول يوضح التداولات الأسبوعية لمختلف القطاعات بالسوق

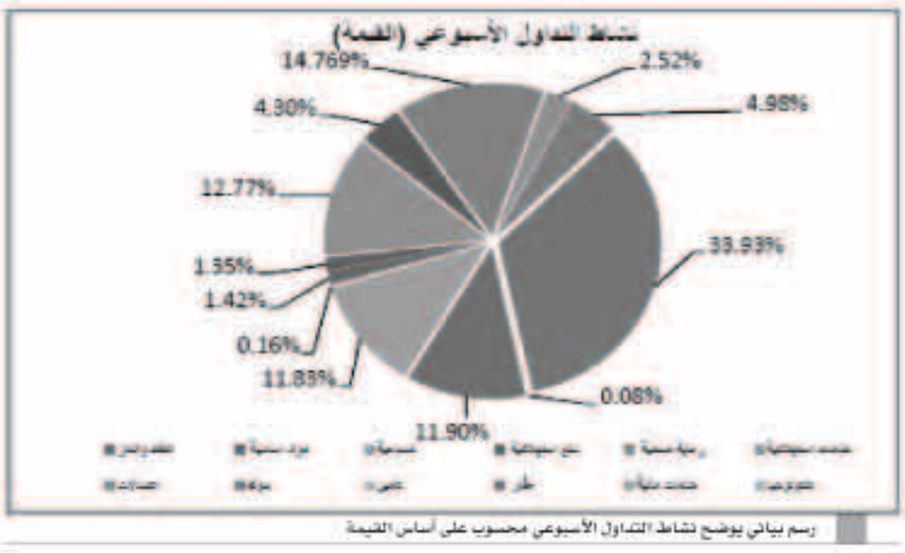

رسم بياني يوضح نشاط التداول الأسبوعي محسوب على أساس القيمة

وعلى صعيد الأخبار الاقتصادية، فقد صرح رئيس غرفة تجارة وصناعة الكويت في كلمته أمام الجمعية العامة للغرفة التي عقدت في الأسبوع الماضي، أن الكويت تعيش التحدي الأصعب منذ أن صدرت أول شحنة نفط عام 1946، بسبب انخفاض أسعار النفط وغياب الرؤية وضعف الإرادة وتواضع مستوى التعليم، وأنه بالرغم من التذبذبات الكثيرة التي سجلتها أسعار النفط منذ سبعينات القرن الماضي، إلا أن الانخفاض الحالي يعد الأخطر لأنه ليس مجرد انعكاس لقوى السوق، بينما يعكس إرهاصات تحول عميق في الاقتصاد العالمي، ويعبر عن قلق حقيقي من تقلص الأهمية الاستراتيجية للنفط، مما يثقل التحدي الذي تواجهه الكويت اليوم من مستوى معالجة عجز مرحلي في الميزانية العامة للدولة، إلى مستوى البحث عن رؤية تنموية تعيد هيكلة الناتج المحلي الإجمالي، وتحد من هيمنة النفط كمصدر شبه وحيد للدخل.

من جهة أخرى، توقع التقرير الصادر مؤخرا عن كابيتال إيكونوميكس لندن للأبحاث، أن تكون الكويت واحدة من أسوأ الاقتصادات أداءً في الخليج العربي على الرغم من كونها في وضع جيد للتعامل مع انخفاض أسعار النفط. كما توقع التقرير أن يسجل القطاع النفطي نموا ضعيفا في العام المالي 2016 2017- بشكل عام، وأن يحقق الاقتصاد الكويتي نموا بنسبة 1% فقط بشكل خاص، مما قد يدفع بالميزانية والحساب الجاري للكويت للانزلاق تجاه العجز.

الجدير بالذكر، ان تعامل الحكومة مع هذا الحدث الكبير المتعلق بأحادية الدخل وبالانخفاض الحاد لسعر النفط وبالزيادة الكبيرة لمصروفات الدولة وبالبيروقراطية الكبيرة والمكلفة والمتخلفة بات معا لايزال دون مستوى هذه التحديات الكبيرة فالأمر لا يعتمد على معالجته بزيادة جزئية بإيجارات أملاك الدولة او بارتفاع بسيط في تكلفة بعض الخدمات وإنما يحتاج الأمر اولا إلى إيقاف هذا الهدر المستمر والكبير في بند المصروفات وترشيد الإنفاق بشكل يعطي مصداقية لعزم الدولة لمعالجة العجز، ومن ثم البحث عن مصادر أخرى لتمويل دخل للميزانية، فترشيد الإنفاق يجب ان يتم أولا ومن ثم نحاول أن نوازن في تحسين الدخل من خلال التخلص من الكثير من الخدمات التي تحاول الحكومة أن تقوم بها بشكل عالي التكلفة وبكفاءة متخفضة إلى حد بعيد وأمثلة على ذلك، تكلفة التعليم مع المستوى الناتج المتدني لمخرجاته، وتكلفة العلاج في الخارج والصحة العامة مع انخفاض مستوى الخدمات المقدمة منها للمواطن والمقيم، وما شابه ذلك من خدمات تحاول الحكومة أن تغطيها جميعها بتكلفة عالية وكفاءة قليلة، دون أن تلجأ إلى تخصيصها رغم التصريحات المتعددة والقرارات التي اتخذت قبل ذلك في هذا المجال وأكثر الأمثلة وضوحا هو قانون تخصيص الخطوط الجوية الكويتية الذي لم نرى أي جدية حتى الآن في البدء في تطبيقه!.

وعلى صعيد الأداء الأسبوعي، فقد تمكن كل من المؤشرين الوزني وكويت 15 من تسجيل مكاسب محدودة بنهاية الأسبوع، بينما لم يتمكن المؤشر السعري من عكس اتجاهه ليغلق في منطقة الخسائر، على إثر تعرض الأسهم الرخيصة والصغيرة لعمليات مضاربات سريعة بهدف جني الأرباح، كان لها دور رئيسي في الضغط على المؤشر ومنعه من الارتفاع بنهاية الأسبوع. كما لم يسلم السوق من عمليات جني الأرباح التي تركزت على الأسهم القيادية، مما أدى إلى تقليص مكاسب المؤشرين الوزني وكويت 15.

هذا وقد استهل السوق اولى جلسات الأسبوع مسجلا خسائر جماعية لمؤشراته الثلاثة، متأثرا بالضغوط البيعية وعمليات جني الأرباح على العديد من الأسهم القيادية والصغيرة، حيث سجل المؤشر الوزني أدنى مستوياته خلال شهر مارس ليغلق عند مستوى 355.62 نقطة، في ظل غزوف واضح عن الشراء من قبل بعض المتداولين، مما تسبب أيضا في تراجع نشاط التداول بشكل عام. أما في الجلسة الثانية من الأسبوع، فقد تكتت مؤشرات السوق الثلاثة من عكس اتجاهها لتغلق مجتمعة في المنطقة الخضراء، بدعم من عمليات الشراء النشطة على معظم الأسهم وخصوصا القيادية منها، والتي تعرضت لضغوط بيعية وعمليات جني ارباح قوية في الجلسة السابقة، مما دفع بنشاط التداول للارتفاع، وخاصة السيولة النقدية التي تمت بنسبة بلغت 94.16%.

هذا وقد استمرت موجة الشراء في تنشاطها في جلسة منتصف الأسبوع، حيث تركزت على الأسهم الصغيرة والرخيصة، مما عزز من أرباح كل من المؤشرين السعري والوزني، بينما دفعت الضغوط البيعية التي تعرضت لها الأسهم القيادية مؤشر كويت 15 ليغلق على تراجع، في ظل تداولات اتسمت بالنشاط النسبي، وخصوصا من حيث الكمية التي ارتفعت بنسبة بلغت 47.45% بنهاية الجلسة. واستمر الثباين في إغلاقات مؤشرات السوق في جلسة يوم الأربعاء، إذ تراجع اداء المؤشر السعري نتيجة الضغوط البيعية وعمليات جني الأرباح التي شهدتها الأسهم الرخيصة، خصوصا التي أصبحت مهددة بالإيقاف لعدم الإعلان عن نتائجها المالية للعام 2015، بينما ساهمت عمليات الشراء والتجميع التي شهدتها الأسهم القيادية في دفع المؤشرين الوزني وكويت 15 للإغلاق في المنطقة الخضراء، مع تحسن ملحوظ في مستويات السيولة النقدية في السوق.

أما في جلسة نهاية الأسبوع، فقد تابع المؤشر السعري اتجاهه التنازلي مما زاد من خسائره اليومية، كما لم يتمكن المؤشر الوزني من مواصلة ارتفاعه من الجلسة السابقة ليلحق بنظيره السعري ويغلق على انخفاض، نتيجة عمليات البيع القوية التي شهدتها الأسهم الرخيصة والتي لم تعلن حتى نهاية يوم الخميس عن نتائجها المالية للعام 2015، مما اثار خوف المتداولين من إيقاف هذه الأسهم ودفعهم للتخلص منها، في حين استطاع مؤشر كويت 15 من المحافظة على جزء من مكاسبه بفعل عمليات الشراء المحدودة التي شهدتها الأسهم القيادية.

وأقفل المؤشر السعري مع نهاية الأسبوع الماضي عند مستوى 5,228.75 نقطة، مسجلا انخفاضا نسبته 0.75% عن مستوى إغلاقه في الأسبوع قبل الماضي، فيما سجل المؤشر الوزني ارتفاعا نسبته 0.24% بعد أن أغلق عند مستوى 359.82 نقطة، وأقفل مؤشر كويت 15 عند مستوى 850.50 نقطة، بربح نسبته 1.15% عن إغلاقه في الأسبوع قبل الماضي. هذا وقد شهد السوق ارتفاعا في المتوسط اليومي لقيمة التداول بنسبة بلغت 41.08% ليصل إلى 18.25 مليون د.ك. تقريبا، في حين سجل متوسط كمية التداول ارتفاعا نسبته 44.32%، ليبلغ 203.90 مليون سهم تقريبا.

وعلى صعيد الأداء السنوي لمؤشرات السوق الثلاثة، فمع نهاية الأسبوع الماضي سجل المؤشر السعري إغلاقه في نهاية العام المنقضي بنسبة بلغت 6.88%، بينما بلغت نسبة تراجع المؤشر الوزني منذ بداية العام الجاري 5.73%، ووصلت نسبة انخفاض مؤشر كويت 15 إلى 5.55%، مقارنة مع مستوى إغلاقه في نهاية 2015.

مؤشرات القطاعات

سجلت عشرة من قطاعات سوق الكويت للأوراق المالية تراجعا لمؤشراتها بنهاية الأسبوع الماضي باستثناء قطاعين، حيث حقق مؤشرقطاع المواد الأساسية ارتفاعا نسبته 2.28%، وذلك بعد أن أغلق عند مستوى 954.61 نقطة. تبعه قطاع البنوك الذي حقق ارتفاعا نسبته 0.26%، وذلك بعد أن أغلق عند مستوى 809.61 نقطة. وتصدر قطاع التكنولوجيا القطاعات التي سجلت تراجعا، إذ انخفض مؤشره بنسبة بلغت 5.98%، مغلقا عند مستوى 905.09 نقطة، فيما شغل قطاع الرعاية الصحية المرتبة الثانية بعد أن تراجع مؤشره بنسبة بلغت 3.59%، منهياً تداولات الأسبوع عند مستوى 912.92 نقطة، في حين شغل قطاع التأمين المرتبة الثالثة بعد أن أغلق مؤشره عند مستوى 1,072.13 نقطة، مسجلا انخفاضا بلغت نسبته 1.43%. أما أقل القطاعات تراجعا فكان قطاع السلع الاستهلاكية، إذ أقفل عند مستوى 1,067.90 نقطة، مسجلا انخفاضا نسبته 0.08%.

تداولات القطاعات

شغل قطاع العقار المركز الأول لجهة حجم التداول خلال الأسبوع الماضي، إذ بلغ عدد الأسهم المتداولة للقطاع 374.53 مليون سهم تقريبا شكلت 36.74% من إجمالي تداولات السوق، فيما شغل قطاع الخدمات المالية المرتبة الثانية، إذ تم تداول نحو 237.47 مليون سهم للقطاع أي ما نسبته 23.29% من إجمالي تداولات السوق، أما المرتبة الثالثة فكانت من نصيب الصناعية والذي بلغت نسبة حجم تداولاته إلى السوق 15.36% بعد أن وصل إلى 156.61 مليون سهم.

أما لجهة قيمة التداول، فقد شغل قطاع البنوك المرتبة الأولى إذ بلغت نسبة قيمة تداولاته إلى السوق 33.93% بقيمة إجمالية بلغت 30.97 مليون د.ك. تقريبا، وجاء قطاع الرعاية الصحية في المرتبة الثانية، حيث بلغت نسبة قيمة تداولاته إلى السوق 14.77% وبقيمة إجمالية بلغت 13.48 مليون د.ك. تقريبا، أما المرتبة الثالثة فشغلها قطاع الصناعية إذ بلغت قيمة الأسهم المتداولة للقطاع 11.66 مليون د.ك. شكلت حوالي 12.77% من إجمالي تداولات السوق.

طالب بتعديل القوانين الاقتصادية وسرعة تنفيذ المعالجات الواقعية

العتيبي : قصور في وثيقة الإصلاح .. فلا جدول زمنياً ولا أولويات!

بدر العتيبي

اكد مرشح غرفة تجارة وصناعة الكويت 2106 ورئيس مجموعة شركات المسيلة بدر عبدالمنعم العتيبي ان وثيقة الإصلاح الإقتصادي التي اعلنت عنها الحكومة مؤخرا وتضمنت 6 محاور رئيسية لمعالجة الإختلالات ستصبح بلا معنى مالم يتم تطبيق ما جاء بها بشكل دقيق عبر كفاءات وطنية مشهود لها بالنزاهة والجدية في الإنجاز.

وأوضح العتيبي خلال تصريح صحفي أن الوثيقة التي تضمنت :الاصلاح المالي ، وإعادة رسم دور الدولة في الاقتصاد الوطني ، وزيادة مساهمة القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي، ومشاركة المواطنين في المشروعات وإصلاح سوق العمل ونظام الخدمة المدنية، والإصلاح التشريعي والمؤسسي ، والإجراءات المساندة، تحتاج الى خطوات تنفيذية واضحة في ظل انخفاض النفط الذي عمق أزمة الإيرادات وأوجد عجزا كبيرا في الموازنة العامة.

ولفت العتيبي الى وجود بعض القصور في هذه الوثيقة أهمها غياب الجدول الزمني اللازم للتطبيق ، فضلا عن عدم تحديد الأولويات التي يفترض البدء بها .

وقال العتيبي ان الاصلاح قد تاخر جدا مما سبب كثيرا من الاختلالات وعمقها وان مزيدا من التاخير او اتخاذ الاجراء الخطا سيكون له كلفة اكثر فداحة على الوطن والمواطن في المستقبل، لذلك ارى ان يتم تطبيق اجراءات الاصلاح بمصداقية يسهم فيها المسؤول قبل المواطن والتاجر قبل الفقير والقادر قبل المحدود وتسير بخطى ثابتة نحو اصلاح سوق العمل وتحرير الاراضي مع اسناد دورا اكبر للقطاع الخاص مع ترشيد الانفاق.

وطالب العتيبي بالاسراع في تنفيذ تعديلات قانون الخصخصة، والاسراع في تنفيذ قانون حماية المنافسة وقانون حماية المستهلك، وقانون الشركات و القوانين والمشروعات الاقتصادية الهامة . ونصح العتيبي بان تقوم جميع وزارات الدولة بحملة اعلامية للمواطنين لتعريفهم بضرورة القيام بالاصلاح الاقتصادي وخطورة استمرار الوضع الراهن وتبعاته خاصة على الاجيال المقبلة، كما تقوم بالرد على الاكاذيب التي تملأ وسائل الاتصال الاجتماعي حول الترشيد ، وبذلك ستقنع المواطن باهمية الترشيد وتجعله دون تردد يبادر به.

ودعا العتيبي الى ارجاء اقرار المشاريع ذات الكلفة المالية واعادة طرح ما هو ضروري منها بكلفة اقل، واعادة النظر في الامتيازات المالية للوزراء والنواب والوكلاء وسائر القياديين وكذلك اعضاء المجالس واللجان المعنية، وضبط الادارة الحكومية وتخليصها من التسيب وعدم الانتاجية والاجازات الوهمية وكذلك المحاسبة على الاخطاء وحصر المكافآت بالمجدين فقط، و تقديم منظور جديد وبقانون جديد للاسكان بحيث تسهم الحكومة في الاراضي كمساهمة عينية في راس مال الشركات الاسكانية وتقوم ايضا بالتنظيم والترخيص ووضع المقاييس والمواصفات، ثم يكون دور الشركات هو البناء بنماذج واسعار مختلفة وبيعها للمواطنين من طالبي الرعاية الاسكانية.

بهدف التواصل مع جميع فئات المجتمع من خلال حملة «ENGAGE»

بنك برقان ينظم يوماً ترفيهياً للأطفال الأيتام وذوي الاحتياجات الخاصة

جانب من فعاليات اليوم الترفيهي

قام بنك برقان بتنظيم يوم ترفيهي للأطفال الايتام وذوي الاحتياجات الخاصة التابعين لوزارة الشؤون الإجتماعية والعمل يوم 19 مارس 2016.

وتنبع مبادرة بنك برقان في تنظيم هذا اليوم إنطلاقا من ايمانه بدمج جميع فئات المجتمع ضمن نسيج واحد، لذا هدفت هذه المبادرة الى رسم البهجة والابتسامة على وجوه الاطفال وزرع السعادة والامل في قلوبهم. وبمشاركة الآنسة حصة النجادة، مسؤولة العلاقات العامة ببنك برقان، تم اصطحاب الأطفال لتناول وجبة الفطور ثم لمشاهدة احدث الأفلام السينمائية الترفيهية.

ولطالما أكد بنك برقان على التزامه نحو المجتمع من خلال دعمه للعديد من المبادرات الاجتماعية بمختلف القطاعات التي تقع تحت إشراف وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل. كما أشادت وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل بما يقدمه البنك من دعم متواصل للأطفال الأيتام والمسنين وذوي الاحتياجات الخاصة. وتأتي هذه المبادرة ضمن برنامج بنك برقان الاجتماعي تحت عنوان «ENGAGE» – معا لنكون التغيير، والذي يسلط الضوء على الجوانب الهامة والمؤثرة في المجتمع بالاضافة الى تعزيز الرعاية الاجتماعية من خلال المساهمة في المبادرات التعليمية والثقافية والاجتماعية والصحية. ويأتي نهج حملة «ENGAGE» تماشيا مع مبادئ بنك برقان كمؤسسة مالية كويتية رائدة، بحيث ينسجم اسلوب سياساته مع احتياجات ومصالح المجتمع الكويتي.